

١. يمثل تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ـ القائم بإدارة وحكم الوطن منذ إسناد هذه المسؤولية إليه من قِبَلْ الرئيس المخلوع السابق محمد حسنى مبارك ـ لأحد العلمانيين المصريين بوضع ما يسمي بالمبادىء فوق الدستورية أو الوثيقة الحاكمة للمبادىء الدستورية أو .. أو .. إلى آخر هذه الترُّهات موقفاً شبيهاً بأحداث (وعد بلفور) الذى أعطى فيه مَنْ لا يملك مَنْ لا يستحق مع إختلاف القياس والملابسات. فالمجلس العسكرى الذى مازال يأتمنه معظم المصريين على هوية وأمن وسلامة الوطن ليس من حقه إتخاذ مثل هذا القرار الصادم والغريب لأسبابٍ عديدة واضحة لا يمكن تجاهُلها قد يكون بعضها صادماً لأعضاء المجلس أنفسهم ولكن لا مفر من ذكرِها وتذكيرِهم بها قبل أن تمضى الأمور بالوطن إلى مَنْحَى خطير لا يُحْمَدْ عُقباه :

أولاً : شرعية المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة وحكم الوطن فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخه هى شرعية إستثنائية لأنها أُسْنِدَتْ إليه وكُلفَ بها من رئيس مخلوع من قِبَلْ الشعب وبذا فهى ليست شرعية شعبية لأن الشعب لم يختار هذا التكليف كما أنها ليست شرعية ثورية لأن القوات المسلحة لم تقم بالثورة ولم تشارك فيها ناهيكَ عن أنها ليست شرعية دستورية لأنه حتى بإفتراض أن الرئيس المخلوع السابق كان يتمتع بوضعه الدستورى كرئيس للبلاد ـ وهو الوضع الذى فقده مع سقوط أول شهيد من شعبه برصاص قواته بناءاً على أوامره ـ فإن نقل سلطاته فى حالة تنحيه أو عجزه عن تأدية مهامه مُحدد فى الدستور بتولى رئيس مجلس الشعب مؤقتاً لها أو رئيس المحكمة الدستورية العليا فى الأحوال الإستثنائية لذلك ولا تشمل هذه الحالات نقل سلطاته إلى القوات المسلحة المصرية.

ثانياً : يعتبر معظم المصريين أن شرعية المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة وحكم الوطن فى هذه المرحلة هى شرعية إتفاقية نابعة من إلتزامه بواجبه الأساسى فى حماية الوطن وحماية الشعب فى هذه المرحلة الإستثنائية وقبول أغلبية الشعب لتولى القوات المسلحة لهذا الدور. وأصارحكمِ القول بأن معظم المصريين ـ وأنا منهم ـ ننظر إلى تحمل القوات المسلحة لهذه المسؤولية بإعتبارها تكفيراً عن تفريطهم فى واجبهم المقدس نحو الشعب وتجاه الوطن على مدى العقود الثلاثة السابقة وعدم إتخاذهم ما كان يفرضه عليهم هذا الواجب ـ بحكم إمتلاكهم للقوة القادرة على المنع والتغيير ـ من حماية لثروات الوطن وأملاكه ومقدراته التى إستباحها لصوصُ الوطن بدءاً من الرئيس السابق وإنتهاءاً بكل من كان يستطيع سرقة ما تصل إليه يداه من المسؤولين وغير المسرولين.

ثالثاً : إن الإستهانة بالهوية الإسلامية للوطن وللغالبية العظمى من المصريين هو أمرٌ غريب يصدم العقلَ ويناقض المنطق ويَقْدَحْ فى الأهلية الفكرية والعقلية لِمَنْ يفكر فيه أو يُقْدِمْ عليه. فتجاهُل تقرير معظم المصريين وتصميمهم على الهوية الإسلامية لمصر وتحدى ذلك بإسناد مهمة وضع ما سبق الإشارة إليه من تُرهات المبادىء فوق الدستورية ـ وربما يعقب ذلك وضع مبادىء تحت دستورية أو نصف دستورية أو جنب دستورية !! ـ أو المبادىء الحاكمة .. الخ .. إلى شخص أو أشخاص يتبنون إتجاهاً علمانياً لا دينياً لا يمثل شيئاً يُذكَر أو لا يُذكر فى إنتماءات الغالبية العظمى من المصريين فى رؤيتهم لنهضة وإستقرار الوطن هو تكرار لمأساة (وعد بلفور) فى زمان ومكان وظروف مُغايرَة لملابسات ذلك الوعد المشؤوم يجب أن يعِيَها ويُدركها جيداً من يُقْدِم على تكرارها بغير وَعْيٍ أو إنتباه.

رابعاً : إننا نحيا ومنذ ستين عاماً منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ المجيدة فى مبادئها التى لم يُطبق منها غيرُ النَذْرِ اليَسير ـ فى ظلال حكم علمانى لا دينى لا يترك مجالاً لأحكام الشريعة الإسلامية فى التطبيق ـ إلا فيما ندُرَ ـ إلا على ألسنة المتحدثين بها وصفحات المؤيدين لها. وهانحن الآن بعد كل هذه العقود من الحكم العلمانى اللاديني نشهد من حولنا فى كل ربوع الوطن بغير إستثناء الخراب الأخلاقى والإنهيار القِيَمى والتدهور الإجتماعى والتخلف الإقتصادى والتقهقر العلمى والأمية التعليمية فهل يمكن أن يوجَد بعد كل هذا شخص عاقِل ذو رأى أو بصيرة يستطيع أن يقول إن العلمانية واللادينية والدولة المدنية بغير دين أو شريعة هى طريقنا إلى نهضةً الوطن وتقدمه ؟.

خامساً : قد يقول البعض من المدافعين عن هذا الإتجاه إن المشكلة لم تكن فى العلمانية أو اللادينية ولكنها كانت ناتجة من غياب الحرية وطغيان الإستبداد بالرأىٍ والقمع الفكرى وغياب الديموقراطية وغير ذلك من الأسباب التى لا يُنكرها أحد ولكنهم لا يحركون ساكِناً عندما يُسأَلون : هل هناك حرية أكثر مما فى الإسلام الذى أباحَ حتى حرية الكُفْرِ لمن شاء ؟ وهل هناك طريق آخر أفضل من الشورى وهى فريضة دينية إسلامية عند تقرير أمور الحياة بديلاً عن طغيان الإستبداد بالرأى ؟ وهل هناك مدى أوسع لحرية التعبير والتفكير فى الإسلامِ من مبدأ أمْرِ الله للمسلمين بألا يسُبوا أصحابَ العقائد المخالفة حتى لا يسُبوا الله ذاته سبحانه وتعالى ؟ وأخيراً مرة ثانية هل هناك أفضل من الشورى كمبدأٍ حاكِم لكل إتجاه وأى إتجاه للوصول إلى أفضل القرارات وأصحُها وأسلمها فى أى شأنٍ من شئون الحياة بين البشر ؟.

٢. إننى أناشد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعتباره الجهة المنوط بها إدارة وحكم البلاد فى هذه الفترة الإستثنائية من تاريخ الوطن ألا يُقدِم على إتخاذ أية إجراءات تمسُ الهوية الإسلامية للوطن ولمعظم المصريين ليس فقط لأن مثل هذا الأمر ليس من حقه ولكن أيضاً لأنه ليس ضمن واجباته الرئيسية المكلف

باداتها والتى تتمركز اساسا حول حماية الوطن وليس حكم الوطن. وإذا كان هناك مِن اعضاء المجلس من يريد إعادة صَوغْ واجبه وعملِه وتغيير مجال خدمته للوطن فى حُكم الوطن وليس حمايته فهذا حقٌ مشروع لكل مواطن ولكن عليه قبل الإنخراط فى هذا المُعْتَرَكَ أن يخلعَ رداءَ العسكرية ويتخلى عن حقه فى الإستناد إلى القوة ويتهيأ للمشاركة فى معركةٍ قاسية طويلة الأَمَدْ سيخوض غمارَها مع باقى أبناء وطنه لإصلاحٍ ما فَسَدَ وإعادة بناء وطنٍ كان يوماً وطناً عظيماً وتقويم ما خَرُبَ من مبادىء شعبٍ كان أيضاً يوماً ما شعباً عظيماً.

والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/

New | Reply Reply all Forward | Delete Mark as Move to Categories |